

هل من أذان مصغية؟.. خريجو الإرشاد النفسي يطالبون بتشريع لمزاولة مهنة «المعالج النفسي»

## عميد كلية التربية لـ«الوطن»: رفعنا كتاباً بهذا الخصوص.. ومرحلة «الإجازة» غير كافية

فادي بك الشريف

لم تلق مناقشات المئات من خريجي كلية التربية (قسم الإرشاد النفسي) أي أذان مصغية طوال السنوات الماضية وذلك للسماح لهم بمزاولة مهنة المعالج النفسي بعد تخرجهم من الكلية ضمن معايير يمكن وضعها واختبارات عملية تكون كافية لتقييم أحقية الخريج بمزاولة المهنة من عدمها، ودعم اقتصاص تعيينهم فقط كمرشدين نفسيين في المدارس.

خريجون كثيرون في الإرشاد النفسي طالبوا بتخصيص شهاداتهم ليتاح لهم من خلالها ممارسة مهنة المعالج النفسي وذلك بموجب إجراءات يمكن اتخاذها من الجهات المعنية لدراسة هذا الموضوع والبت فيه من مختلف الجوانب.

وفي الوقت الذي أطلقت فيه حملات للمطالبة بتخصيص لممارسة مهنة المعالج النفسي، شارك فيها أعداد لا بأس بها من الطلبة الجامعيين ومن الخريجين ومن طلبة الدراسات العليا من تخصص علم النفس والإرشاد النفسي، بدأ في المقابل العديد من الأشخاص بتوجيه انتقادات لهذه الحملة، لتأخذ بعض هذه الانتقادات منحى الإفضاء التام وبعضها منحى الاستهزاء والسخرية، وقلّة قليلة تؤمن بهذا الأمر وخاصة ضرورة أن يحلّي الخريج بدرجة كبيرة من التدريب العملي ليتمكن بشكل فعلي من ممارسة المهنة.

وقال البعض في شكوكهم: تم مؤخراً افتتاح قسم علم النفس السريري في كلية العلوم الصحية، بما فيه السماح للخريجين بمزاولة مهنة المعالج النفسي وتم حصر اختصاصنا واختصاص علم النفس بالترخيص



فقط لا غير، بمعنى إن حصل الطالب على درجة الدكتوراه فلا يمكنه العمل سوى في المدرسة، وأضاف البعض، نطالب بتخصيص يسمح لنا بمزاولة مهنة الاختصاصي النفسي، من دون وصف الأدوية أي كعلاج سلوكي وإرشادي، مع إمكانية وضع معايير قبول وتطبيقها بموضوعية بما فيه رفع معدل القبول ضمن المفاضلة، علماً أنه في جميع دول العالم يمارس

مسودة مشروع قانون تنظيم مهنة المعالج النفسي العيادي، لكن لم يبصر الموضوع النور حتى الآن. وجاء في المطالبات أنه مع وجود الاضطرابات النفسية التي تسببها الحروب والتي تؤدي بالتالي إلى فقدان الكثير من الطاقات البشرية، يعد المعالج النفسي حاجة ماسة وخصوصاً أن عملية العلاج النفسي في سورية بحاجة إلى خدمات مركبة يقوم بها كادر مؤلف من الطبيب النفسي والمعالج النفسي ولكل منهما تأهيله الخاص، مع لفت النظر إلى أنه من يقوم بالعلاج النفسي هو الطبيب النفسي فقط بركيزة علاج تكاد تكون الوحيدة هي الأدوية فقط لكل أنواع الحالات النفسية.

«الوطن» تواصلت مع عميد كلية التربية بجامعة دمشق الدكتور زينب شحود، لتؤكد أن الكلية رفعت كتاباً جديداً من أجل توصيف مهنة المعالج النفسي، والأخذ بعين الاعتبار الحصول على درجة الماجستير، وخاصة أن الكلية تضم عدداً من الماجستير التي تشبه في مضمونها (العلاج النفسي).

وقالت: طالبتنا بأن يحق للطلاب خريج الإرشاد النفسي وعلم النفس والحاصل على الماجستير في عدد من الاختصاصات الموجودة في الكلية بأن يمارس (العلاج النفسي) في المجال المعرفي السلوكي، بما لا يتعارض مع الإطباء النفسيين.

مضيفة: مرحلة الإجازة غير كافية لتسمية الشخص (معالجاً نفسياً)، وهو بحاجة إلى ساعات تدريس نظرية وعملية مفترض تحقيقها، علماً أن المعالج النفسي مرخص في العديد من الدول مع وضع مبررات لترخيص مزاولة المهنة، والتأكد على مالك الطلاب والخريجين، بما فيه المطالبة بإحداث ماجستير للعلاج النفسي.

خريج التربية مهنة الاختصاصي النفسي الذي يمارس العلاج النفسي، لذا من الضروري إمكان إيجاد آلية تتيج لنا مزاولة المهنة بشهادتنا، وخاصة أنه تم طرح هذا الموضوع منذ سنوات وهناك لجان شكلت بصدده، لكن من دون الحصول على أي نتيجة أو سبب مقنع للرفض. ويضيف خريجون: شكلت في عام ٢٠١٤ لجنة من المجلس العلمي لاختصاص الطب النفسي لدراسة

العملية ليتمكن بشكل فعلي من ممارسة المهنة. وقال البعض في شكوكهم: تم مؤخراً افتتاح قسم علم النفس السريري في كلية العلوم الصحية، بما فيه السماح للخريجين بمزاولة مهنة المعالج النفسي وتم حصر اختصاصنا واختصاص علم النفس بالترخيص

المدينة الجامعية في دمشق تستوعب ٢٠ ألف طالب والرسم ٣٠٠ ليرة

## العجي لـ«الوطن»: لا دراسات لبناء وحدات سكنية رغم أنها الحل الوحيد

علي محمود سليمان

بين مدير المدينة الجامعية في دمشق مضر العجي بأنه تم إخلاء عدد من وحدات السكن الجامعي لتنفيذ أعمال الصيانة والنظافة وتجهيز الوحدات لاستقبال الطلبة مع بداية العام الدراسي الجديد، وذلك مع انتهاء العام الدراسي الماضي ووفق النظام الداخلي وبناء على موافقة مجلس إدارة المدينة الجامعية، في حين طالب الدراسات العليا بإزالة السكن الجامعي لأن الدراسات لا تزال مستمرة.

ولفت العجي في حديثه لـ«الوطن» إلى أن طلاب السكن الجامعي يتوزعون إلى ثلاث شرائح، الأولى هم الطلاب القاطنون السابقون الذين يتم تجديد السكن لهم، والشريحة الثانية هم الطلاب الحديوث الذين يبدأ تسجيل طلباتهم للسكن الجامعي بعد حصولهم على القبول الجامعي في فروع جامعة دمشق، والشريحة الثالثة هم طلاب السنوات الانتقالية الذين لم يسكنوا سابقاً ضمن المدينة الجامعية ويعتبر الطالب في هذه الشريحة غير قاطن.

والأولى حسب العجي هي للطلاب القاطنين السابقين ومن تم للطلاب الحديوث ومن يخدم للطلاب غير القاطنين وذلك وفق ما يتوفر من شواغر لتأمين السكن للطلاب الجامعيين. وحول إمكانية الاستيعابية للمدينة الجامعية فقد أوضح العجي أن الاستيعاب الجامعي ينقسم إلى ثلاثة نماذج، الأول هو الاستيعاب التصميمي، حيث تصمم الفرقة لاستيعاب عدد محدد من الطلاب، والنموذج الثاني هو الاستيعاب الحالي الذي يفرسه عدد الطلقات المقدمة من الطلاب،



ولكن نتيجة عدم توفر الإمكانيات المادية فلا يوجد أي دراسات لبناء وحدات جديدة، وكل ما يجري العمل عليه هو إجراء الصيانة للوحدات السكنية ضمن الحدود الدنيا. وأضاف العجي: إن أهم الصعوبات التي تعيق تحسين العمل في المدينة الجامعية، الأعداد المتزايدة من الطلاب في الغرف والتأخر بتنفيذ عمليات التأهيل والصيانة والترميم، وهو ما أدى إلى استهلاك كل المرافق العامة ضمن المدينة الجامعية نتيجة سوء الاستخدام وزيادة الأعداد. وأشار العجي إلى أن إدارة المدينة الجامعية في دمشق عملت هذا العام على إلغاء المركزية في السكن الجامعي، حيث تم إحداث قسم للحاسب وصدور مالي في تجمع المهلك حيث توجد ٦ وحدات سكنية ضمن هذا التجمع، ومن خلال هذا

الاجراء يمكن للطلاب تنفيذ كل إجراءات الحصول والتجديد للسكن الجامعي ضمن جديدة، وكل ما يجري العمل عليه هو إجراء الصيانة للوحدات السكنية، على عكس وحتى فيما يتعلق بالحالات التي تستدعي الموافقة المدير فيتم إرسال الطلب بالفاكس على الطلاب ضمن تبسيط الإجراءات.

### هئية مستقلة

وبين مدير المدينة الجامعية أن رسوم السكن الجامعي لم تتغير ولا تزال ٣٠٠ ليرة سورية شهرياً على الطالب وهي تمت المطالبة بتحويل المدينة الجامعية إلى هيئة مستقلة إدارياً ومالياً لتكون قادرة على إجراء الدراسات الهندسية والإعلان عن العقود سواء للصيانة والترميم أم

غيرها وذلك بما يساهم بتطوير عمل المدينة الجامعية ويحسن من أدائها، لأن المدينة الجامعي في دمشق تعتبر مديرية من ضمن مديريات جامعة دمشق ولإجراء أقل عمليات الصيانة يتطلب الأمر رفع طلب إلى مديرية العقود في الجامعة والانتظار للحصول على الموافقة. وبين العجي إلى أن النظام الداخلي للمدينة الجامعية لا يسمح بقبول أي طلاب مسجلين في معاهد أو فروع دراسية تتبع لغير وزارة التعليم العالي، سواء كان الطلاب التابعين لوزارة الصحة أم التربية أو غيرها، بينما تم تخصيص غرف خاصة لذوي الشهداء والجرحى من الجيش العربي السوري.

### مولدات مستهلكة

وحول واقع التيار الكهربائي ضمن المدينة الجامعية أوضح العجي أن هذا الفصل الدراسي لم تحصل المدينة على أي امتياز من وزارة الكهرباء بما يخص تغذية الكهرباء للوحدات السكنية، على عكس الفصل الدراسي الماضي حيث كان التعاون جيداً مع الوزارة وخاصة خلال فترة امتحانات الفصل الدراسي الماضي لتوفير التيار الكهربائي بشكل جيد، مضيفاً أنه يتم الاعتماد على المولدات الموجودة ضمن المدينة الجامعية وهي مولدات قديمة ومستهلكة وقد وصلت لل عمر الافتراضي لها حيث لم يتم استقدام مولدات جديدة للمدينة الجامعية منذ ٢٠ عاماً، ومع ذلك يتم استعمالها لتأمين الكهرباء وخاصة في الفترة من الثامنة مساء وحتى الثانية صباحاً، وتنتيجة متوقعة لضعف التيار ينص على أن توزع جميع كتب الصف الأول والثاني والثالث الابتدائي جديدة ومجانبة في جميع المدارس.



شكاوى من تسليم الطلاب كتباً مدرسية قديمة

## مدير عام المطبوعات: جميع الكتب في الصفوف الأولى و٩٠ بالمئة من باقي صفوف التعليم الأساسي جديدة

محمود الصالح

وصل «الوطن» عدد من الشكاوى خلال الأسبوع الأول من العام الدراسي، حول تسليم الطلاب لكتب مدرسية قديمة، يراها الأهل والطلاب غير صالحة للدراسة بسبب قيام الطالب السابق في استخدامها بحل التمارين في هذه الكتب، وبالتالي تكون قد فقدت القيمة التعليمية لوجودها، حيث يجد الطالب أن جميع الأسئلة محلولة في الكتاب، ولذلك إما يقوم بحمو الكتابة إن كانت مكتوبة بقلم رصاص، أو يشطبها إن كانت مكتوبة بقلم حبر، وفي كلتا الحالتين يحصل تشويش على دراسة الطالب في هذا الكتاب، الأمر الآخر أن هناك البعض من الكتب القديمة ناقص بعض الأوراق، مما يضطر الطالب إلى الاستعانة بزملائه في دراسة ما ينقصه.

أما الصفوف من الرابع وحتى الصف التاسع فهناك نسبة توزع تكون هي الأكبر في الصفوف الأولى وهكذا حتى تصل إلى الصف التاسع، وتبدأ من ٩٠ بالمئة من كتب طلاب الصف الرابع جديدة وتتناقص كلما ارتفع الصف، والسبب هو أن الطلاب في المراحل الأولى يكونون أقل قدرة على الاهتمام بالكتب، مشيراً إلى أن المدير العام للمؤسسة العامة للطباعة على عيود وفي معرض إجابته عن الشكاوى لـ«الوطن»، قال: هناك قرار وزاري معمم على جميع المدارس يتعلق بطريقة ونسب توزيع الكتب المدرسية الجديدة للطلاب، وينسب على أن توزع جميع كتب الصف الأول والثاني والثالث الابتدائي جديدة ومجانبة في جميع المدارس.



كتب الثانوي بكل فروعها بأقل من الكلفة بنسبة ٣٠٠ بالمئة ولا يوجد نقص في أي من مراكز المؤسسة في المحافظات

يبعث من المدارس ومستودعات المطبوعات كله جديد، وهذه الكتب تحظى بدعم في عمليات الطباعة يصل إلى ٣٠٠ بالمئة حيث إن أعلى كتاب في المرحلة الثانوية لا يتجاوز ١٦٠٠ ليرة، وأغلبية الكتب لا يزيد سعرها عن ألف ليرة سورية. وبين المدير العام أن المؤسسة قامت في هذا العام الدراسي بطباعة ٤٠ مليون كتاب في جميع المراحل، وهذا العدد من الكتب هو فائض عن الحاجة الفعلية، المحافظات، علماً أنه حتى أمس لم يتم إعلام الإدارة بوجود نقص في أي من الكتب المدرسية في مستودعات فروع المؤسسة في المحافظات.